أفردت المملكة العربية السعودية عددا من اللوائح التنفيذية والمواد القانونية في أنظمتها المحلية، شددت فيها على حماية الطفل وتوفير الحقوق الأساسية والثانوية كي يعيش حياة كريمة تتوافق مع التشريعات الإسلامية والاتفاقيات الدولية. ولايعني عدم وجود نظام مستقل حتى الآن لحماية الأطفال في السعودية عنوانا للإهمال أو عدم الاهتمام بهؤلاء الأطفال وتجاهل متطلباتهم وحقوقهم، وإنما لحداثة المجتمع نسبيا ولخصوصيته تأخر النظام، وإن كان الأمل مرتبطا بقوة بمشروع لنظام حماية الأطفال من الإيذاء، يخضع حاليا للدراسة والمراجعة لدى الجهات المختصة ونتمنى أن يرى النور قريبا بإذن الله؛ حيث إنه يهتم بتوفير الحماية من الاعتداءات الجنسية والجسدية والنفسية، وتوفير سبل الحماية للأطفال المعتدى عليهم.

حقوق الأطفال في الأنظمة السعودية:

ميثاق الطفولة بين انطلاقة مثلى وثوابت مجتمع!

أحمد إبراهيم المحيميد

محامٍ ومستشار قانوني

ويجب أن نشير هنا إلى أن الأنظمة والتشريعات ربما لاتتدخل في أدق تفاصيل التربية داخل الأسرة ولا تراقبها، ولايمكن للمشرّع أن يتحكم في أسلوب تربية الأبناء أو فرض طريقة معينة على الأهل أو الوالدين، ولكن تبقى الأنظمة والتشريعات منظّمة ومرشدة لأفضل الطرق والوسائل في حماية الأطفال، ويبقى تطبيقها أو عدم تطبيقها يختلف من شخص لآخر ومن جهاز لآخر، ومن تلك المواد القانونية على سبيل المثال لا الحصر: ما جاء في المادة العاشرة من النظام الأساسي

للحكم ، التي نصت على التالي.. «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم».

التشريعات الخاصة بالأطفال

- والطفل السعودي هو نواة التنمية في المملكة العربية السعودية وهدفها، ولذلك كفلت له الأنظمة السعودية حقوقه كاملة منذ تكونه جنينا في رحم أمه، من خلال منحه الحق في الحياة.

ونذكر فيما يلي مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي تخص الطفل في المملكة، منها:

- تحريم إجهاضه بدون سبب صحي، كما ورد في نظام ممارسة المهن الصحية في مادته الثانية والعشرين، التي حرمت إجهاض المرأة الحامل إلا بشروط خاصة جدا. كما تم مؤخرا إصدار تشريع خاص جدا يدعى «نظام تداول بدائل حليب الأم» وهو الذي يشجع الرضاعة الطبيعية ويضع شروطاً مشددة وعقوبات كبيرة، ليس على من ترفض إرضاع ابنها لأسباب جمالية مثلا، وإنما على من تسيء توزيع أو استخدام بدائل حليب الأم؛ كما ضمنت الأنظمة السعودية حق الطفل في الميراث قبل الولادة، فإذا توفي الوالد فإن توزيع الميراث لا يتم إلا بعد ولادة الطفل، مما يوفر للأم الاستقرار النفسي والرعاية الأسرية حتى تضع وليدها.

- وقد شددت الأنظمة المحلية على وجوب تولي أحد والدي الطفل أو وليه أو وكيله الشرعي التصرف بأمواله وتنميتها والقيام بتربيته ورعايته وتمثيله رسميا أمام الجهات المختصة. ونلاحظ هنا اشتراط بلوغ سن الرشد لكي يتمكن الطفل من التصرف بأمواله، بينما لايشترط سن البلوغ مثلا عند تطبيق العقوبات التعزيرية على الأحداث. واشترط النظام أن تتولى رعاية البنت الأنثى سيدة من بني جنسها وفقا للشريعة الإسلامية. وفي حالة عدم وجود الأقارب يجب على المجتمع، ممثلاً في الدولة وفي المؤسسات المعنية والمختصة، تحمل هذه المسؤولية، التي تشتمل على توفير المأكل والمسكن والملبس والمحافظة على صحة الأطفال وتربيتهم وتعليمهم. وتشجع حكومة خادم الحرمين الشريفين قيام الأسر البديلة والحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة.

- وحشدت الجهود في المؤسسات الحكومية والأهلية السعودية للرعاية المختلفة للأطفال من تعليمية وصحية واجتماعية وترفيهية وتنمية مهارات الأطفال ومواهبهم، ووفرت لهم التعليم المجاني، بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وجعلت التعليم الابتدائي من الأسس الاستراتيجية الواجبة لجميع الأطفال، ووظفت المناهج الدراسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية الملائمة لنمو الأطفال وتشجيعهم لاكتساب المعرفة. وقد أفردت وزارة التربية والتعليم ما لا يقل عن ١٦ نظاما ولائحة تنفيذية تتناول كافة جوانب التربية والتعليم.

- وأنشأت الدولة مراكز للتأهيل الشامل الخاصة بالمعوقين وتقديم الإعانات ومعاشات الضمان للأسر التي لديها أطفال معوقون لحين بلوغهم سن العمل، كما أنشأت دورا لرعاية الأيتام، وجمعيات خيرية للعناية بالأطفال المصابين بأمراض مزمنة للعناية بهم ورعايتهم ومتابعة علاجهم.

- وبما أن المملكة العربية السعودية عضو فاعل في المجتمع الدولي، فقد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالطفل، ومنها: الاتفاقية الدولية الخاصة بـ«حقوق الطفل»، وإلى اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

- وبناء على تلك الاتفاقيات صدر تعميم سمو وزير الداخلية بمنع الأطفال من مزاولة البيع في تقاطعات الطرق وغيرها من المهن الأخرى في جميع مناطق المملكة، ومنعهم كذلك من ركوب الإبل في سباقات الهجن، ومنعهم كذلك من التسول. وبخصوص منع الأطفال من العمل في سن مبكرة فقد تضمن نظام العمل مواد تمنع تشغيل الأطفال وحددت السن القانوني لعمل الأطفال بـ ١٥عاما، بموجب المادة الثانية والستين بعد المئة من نظام العمل، التي نصت على أنه.. «لا يجوز تشغيل أي شخص لم

عدم وجود نظام مستقل لحماية الأطفال لا يعني إهمالاً أو تجاهلاً لحقوقهم، بل يرجع لحداثة المجتمع وخصوصيته

ملف العدد

- الأنظمة السعودية كفلت للطفل حقوقه منذ كونه جنيناً
- أنشأت المملكة مراكز التأهيل الشامل الخاصة بالمعوقين

يتم الخامسة عشرة من عمره، ولا يسمح له بدخول أماكن العمل». ونصت المادة الحادية والستون بعد المئة على أنه «لا يجوز تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة، أو في المهن والأعمال التي يحتمل أن تعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر، بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدى فيها. ويحدد الوزير بقرار منه الأعمال والصناعات والمهن المشار إليها».

- وفي نظام ممارسة المهن الصحية منع النظام استخدام الأطفال في التجارب أو الأبحاث العلمية أو القيام بأي إجراء طبي لهم غير طارئ إلا بموافقة وليهم، وشدد النظام على التبليغ الفوري عن أي حالات اعتداء أو مرض معد يتعرضون له. ونلاحظ هنا أن التبليغ يقتصر على الأطباء فقط، علما أن هنالك جهات أخرى يفترض أن تقوم بواجبها بالتبليغ، مثل: المعلمين والمعلمات والأقارب وحتى

الجيران، متمنيا فرض نظام صارم ينظم البلاغات ويحدد الجهات المسئولة عن ذلك .

- كما أن أنظمة الجوازات تمنع سفر الأطفال والأحداث وحدهم؛ حماية لهم. وتتولى المحاكم الجزائية والعامة فرض العقوبات على مرتكبي الجرائم ضد الأطفال، سواء أكانت جرائم إهمال أم اعتداء بأي شكل من أشكاله، ولنا العبرة في تطبيق حكم الإعدام بحق والد الطفلة «غصون» الذي قام هو وزوجته بتعذيب ابنته الصغيرة مؤخرا. أما عن تنفيذ الأحكام الشرعية في الأحداث مثل القصاص والقطع والجلد لأطفال تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٥ سنة، فهذا أمر شرعي يعتد فيه على سن البلوغ، متمنيا من أهل الفتوى التوسع في دراسة هذا الموضوع وإيجاد أفضل الوسائل والحلول لتطبيقه، وكذلك تقنين أحكام الحضانة والزيارة للأطفال في حالة الانفصال بين الوالدين، وإعادة النظر في آلية التبليغ عن المواليد، وهو المقتصر على الأب فقط، ومنح المرأة الحق في الإبلاغ عن حالات العنف الذي تتعرض له هي أو أحد أطفالها

أنظمة ومعاهدات أخرى لحقوق الطفل

- انضمت المملكة العربية السعودية إلى «عهد حقوق الطفل في الإسلام» الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي، كما وافقت على الخطة العشرية التي تبناها مؤتمر القمة الإسلامي في الدورة الاستثنائية الثالثة المنعقدة بمكة المكرمة بين ٥ و ٦ ذي القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م.

- وافق مجلس الوزراء يوم الاثنين الموافق ١٢-٣-١٤٢٧هـ على مشروع نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، الذي حوى إحدى وأربعين مادة، جاء في المادة الثانية منه: تتولى الهيئة الولاية على الأموال التي لا حافظ لها حقيقة أو حكماً - إلا الله سبحانه تعالى- وتمارس من الاختصاصات مثلما خُوّل للولي أو الوصي أو القيّم أو الوكيل أو الناظر، وعليها الواجبات المقررة عليهم، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية.

- انضمام المملكة لمعاهدة حقوق الطفل في الاسلام: جاء هذا الانضمام تأكيداً للدور الحضاري التاريخي للأمة الاسلامية، ومساهمة في الجهود الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وايماناً منها بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الاسلام هي جزء منه، لا يملك أحد تعطيلها أو خرقها او تجاهلها، ووعياً منها بجسامة المسؤولية تجاه الطفل على وجه الخصوص، إذ هو طليعة مستقبل الأمة وصانع غدها، وسعياً لتطوير الأداء الاسلامي في قطاع الطفولة بغية ملاءمة الأطر والآليات لمواجهة حجم التغيرات والتحولات المتسارعة وانعكاساتها على هذا القطاع.

> يمنع النظام استخدام الأطفال في التجارب أو الأبحاث العلمية إلا بموافقة والديهم

> تحديد السن القانوني لعمل الأطفال بـ ١٥ عاما